مجلّة الواحات للبحوث والدراسات
ردمد 7163- 1112
http://elwahat.univ-ghardaia.dz

استراتجيات إدارة الريع النفطي للخروج بالاقتصاديات العربية من التبعية الريعية

لبعل فطيمة و نور الدين حامد

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

جامعة محمد خيضر – بسكرة –

الملخص –

تعد الاقتصاديات الدول العربية النفطية اقتصاديات ريعية مبنية على محورية النفط و عوائده"الريع النفطي " ، و تنحصر إشكالية دراستنا في التساؤل عن كيفية إدارة هذا الريع واستخدامه لدعم التنمية المستدامة و مصالح الأجيال القادمة ، لذلك قمنا في هذه الدراسة بالتعريف بالريع النفطي الذي تتميز به الدول العربية و الاقتصاد الريعي و اثاره السلبية ، ثم للملامح الاقتصاد الريعي في الدول العربية التي تؤكد سوء ادارة هذا الريع ، و في الختام تتطرقنا لاستراتجيات ادارة الريع التي من شأنها أن تزيد من مقدرة الريع على أداء دوره الايجابي.

الكلمات المفتاحية : الريع ، الاقتصاد الريعي ، استراتجيات ادارة الريع

Oil rents management strategies As a solution for Arab economies from rent dependency

Abstract-

The economies of the Arab oil states economics rents based on the centrality of oil and returns "oil revenues", and is limited to the problem of our study on the question of how to manage this rent and use it to support sustainable development and the interests of future generations, so we have in this study, the definition rent oil, which is characterized by States Arab and rent economy and its negative effects, then the features of rentier economy in the Arab countries, which confirms mismanagement of this rent, and at the conclusion Taattrguena strategies to manage the rent that would increase the ability of the rent on the performance of its positive role.

Keywords: rent, rent économie, management stratégies rents.

المقدمة

يعتبر الريع من أهم الموارد التي تحصل عليها الدول و الذي يعمل على زيادة رفاهية الدولة المستقبلة له ، لكن تأثيره الايجابي على الاقتصاد يعتمد على مدى اعتماد الاقتصاد عليه فالدول النفطية من بينها الدول العربية عرفت خاصة خلال فترة السبعينيات تزايد ملحوظ في الريع النفطي لكن تلك الزيادة لم تؤدي بها لخلق اقتصاديات قوية متنوعة بهياكلها لكن على عكس ذلك أصبحت تعتمد بشكل الكبير على الريع النفطي و تعرف بالاقتصاديات الريعية ، مما يعني الاستخدام غير رشيد لهذا الريع ، دون رؤية مستقبلية تأخذ في عين الاعتبار متطلبات التنمية المستدامة و مصالح الأجيال القادمة .

و أمام صعوبة انتقال اقتصاديات الدول العربية بعيدا عن تبعية للريع النفطي و مع بقاء النفط بصدارة مصادر الطاقة الدولية على رغم من ظهور بدائل الطاقة النظيفة ذات التكلفة المرتفعة ، و احتلال النفط العربي مكانة ذات أهمية كبيرة في السوق النفطية العالمية ، تنشا ضرورة دراسة الريع النفطي و كيفية ادارته لأجل تحقيق التنمية المستدامة و مصالح الأجيال القادمة .

من هذا المنطلق يكون تساؤل الرئيسي لدراستنا كما يلي :

كيف تتم ادارة الريع النفطي في الاقتصاديات الريعية لأجل تحقيق التنمية المستدامة و مصالح الأجيال القادمة ؟

و سنتناول النقاط التالية لدراسة الموضوع :

1- تعريف الريع و أنواعه .

2- تعريف الاقتصاد الريعي و أثاره السلبية .

3- ملامح الاقتصاد الريعي في الدول العربية .

4- استراتجيات ادارة الريع .

1 – تعريف الريع و أنواعه :

أ – تعريف الريع :

يعرف الريع بصفة عامة على أنه إيراد دون سعي أو عمل .و قد عرفه العلامة ابن خلدون في مقدمته على أنه كسب و ميزه عن الرزق الذي يتطلب جهد [1].

أما من الناحية النظرية في الفكر الاقتصادي فالريع هو أحد مكونات الدخل في أي وحدة اجتماعية اقتصادية.

ويعـرّف الفكـر الاقتصـادي الريـع بأنـه المـردود لعامـل إنتـاج الأرض. وبشـكل أعـمّ يعـرّف الريـع بأنـه المـردود لملكيـة المـوارد الطبيعيـة ولكـل مـا يتعلّـق بكافـة المـوارد الـتي لم تكـن مـن صـنع الإنسـان كالمنـاخ، والموقـع الجغـرافي الـذي يأخـذ في كـثير مـن الأحيـان بعـداً إسـتراتيجياً كمـا هـو واقـع الحـال في معظـم دول الـوطن العربـي- أي بمعنـى آخـر الـدخل الناتج من هبات الطبيعة.

وإذا أردنـا أن نعـرّف بشـكل أدق الريـع الاقتصـادي فهـو الفـارق بـين السـعر السـوقي لسـلعة أو عامـل إنتـاج وكلفـة الفرصـة فـالموقع الإسـتراتيجي في الأسـواق الـذي يتمتـع بـه بعـض مـالكي السـلع يمكّـنهم مـن فـرض سـعر البيع الذي يريدونه فوق كلفة الفرصة لما يقدمونه.

هـذا وقـد تكلّـم عـن الريـع كـل مـن آدم سميـث ودافيـد ريكـاردو ومـالثوس، أي قـادة الفكـر الاقتصـادي الكلاسـيكي. فـالريع بالنسـبة إلى سميـث يـدخل في تركيـب سـعر السـلع بشـكل مختلـف عـن الأجـور والأربـاح. فـالأجور و/أو الأربـاح المرتفعـة أو المنخفضـة تـؤدي إلى ارتفـاع أو انخفـاض الأسـعار، بينمـا الريـع هـو نتيجـة ذلـك. وقـد أثنـى علـى ذلـك ريكـاردو عندما أكّد أن ارتفاع الريع هو نتيجة وليس السبب لارتفاع الأسعار [2]

أنواع الريع :

يقسـم الريـع بشـكل عـام إلى قسـمين رئيسـين همـا: [3]

أ – الريـع الطبيعـي :وهـو الريـع النـاتج مـن المصـادر الطبيعيـة المتـوفرة في أنحـاء العـالم ،ومـن تلـك المـوارد الطبيعيـة الـذهب ، إذ أطلـق مصـطلح الريـع علـى مـا تجنيـه اسـبانيا مـن الـذهب الأميركـي في القـرون الوسـطى، وكـذلك المـاس والغابـات والمحاصـيل الاسـتوائية و الـنفط

الخام الذي يعد من أهم أنواع الريع الطبيعي في العالم وأكثرها شيوعا.

ب- **الريع الإستراتيجي** :ويقصد به الريع الذي تحصل عليه الدولة التي تتمتع بموقع استراتيجي، نتيجة لاستخدام دول أخرى لهذا الموقع الاستراتيجي ، وتاريخيا يعود مصطلح الريع الاستراتيجي إلى ما تجنيه الدول التي تملك موانئ بحرية أو قنوات مائية حيوية جيو سياسية أو تجارية ، مثل قناة السويس وقناة بنما.

و ما يهم بدراستنا هذه هو **الريع الطبيعي الناتج عن النفط الخام** "تلك المادة السائلة التي لها رائحة خاصة ومتميزة، ولون متنوع بين الأسود والأخضر والبني والأصفر...الخ .كما أنه مادة لزجة وهذه اللزوجة مختلفة بحسب الكثافة النوعية لمادة البترول الخام المتوقفة والمتحددة بمقدار نسبة ذرات الكربون [4] "، الذي تتمتع به الأقطار العربية .

الريع النفطي: هو ذلك الفرق بين التكلفة الكلية (استكشاف و إنتاج و خزن ونقل وتكرير وتسويق) و سعر المنتجات المكررة في أسواق المستهلك النهائي ، بعد طرح تكاليف وأرباح الشركات الوسيطة بين الدول المصدرة للنفط ، ومعبراً عن نصيبها بالفرق بين تكلفة الإنتاج وسعر النفط الخام .

2- **تعريف الاقتصاد الريعي و أثاره السلبية :**

أ – تعريف الاقتصاد الريعي :

سوف نستعرض بعض التعاريف التي تم ادراجها للاقتصاد الريعي فيما يلي :

- الاقتصاد الريعي [5] : هو ذلك الاقتصاد الذي يعتمد في إدامة أنشطته على الإيرادات الناجمة عن عمليات بيع الثروة الريعية، وتكون تلك الانشطة انشطة مشوهة لا تعطي تصورا واضحا عن النشاط الاقتصادي السائد في البلد .

فمن الجانب الاقتصادية، لايوجد في هذه البلدان بناء انتاجي او طاقة ذاتية، فالتنمية مشوهة لاقتصاد تابع مصاب بواحدية مصدر الدخل الحقيقي الناتج من الريع .

- الاقتصاد الريعي [6]: هو كل اقتصاد يتمحور أداؤه على استغلال القطاع الريعي .في هذا الإطار، يشكل أداء القطاع الريعي خاصية عضوية لأداء الاقتصاد ككل .

ففي الدول النفطية على سبيل المثال، لا تشكل المحروقات مصدرا للتصدير والحصول على العملة الصعبة فحسب، بل تشكل أيضا المصدر الأساسي لموارد الميزانية العامة، وأكثر من ذلك، فهي تتحكم في ديناميكية قطاعات الاقتصاد الأخرى خارج المحروقات التي يتوقف أداؤها أساسا على سلوك وقوة أداء القطاع الريعي.

- **تعريف** الباحث والمفكر الاقتصادي اللبناني جورج قرم [7] : هو حصر النشاط الاقتصادي في ميادين وقطاعات تدرُّ أرباحًا كبير ة دون أن يكون لصاحب الريع أي نشاطٍ إنتاجي أو إبداعي يذكر، سواءٌ أكان رجل أعمال أم فرد شخصية اعتبارية من القطاع الخاص أو شخصية اعتبارية من القطاع العام؛ وسواءٌ أكانت الدولة المركزية أم شركات من القطاع العام أو الهيئات المحلّي.

بعد استعراض هذه التعاريف يمكن أن نعتبر الاقتصاد الريعي هو الاقتصاد المعتمد على الريع في جميع نشاطاته سواء تعلق الأمر بميزانية الدولة أو بالأنشطة الاقتصادية الأخرى.
و تجدر الاشارة الى أن الدول ذات الاقتصاد الريعي تدعى الدول الريعية و تعرف الدولة الريعية كما يلي [8] :

الدول الريعية دول تتلقى موارد كبيرة من الريع الخارجي بشكل منتظم. الريع الخارجي بدوره يُعرّف كريع يتم دفعه من أفراد أو شركات أو حكومات أجنبية إلى أفراد أو شركات أو حكومات البلد المعني. حيث دفع رسوم المرور في قناة السويس يمثل ريعاً خارجيا, كذلك الأمر مع دفع رسوم بناء واستخدام أنابيب النفط المارَّة في أراضي البلدان المعنية. والأهم أن العائدات النفطية المحصلة من طرف الدول المصدرة للنفط تعتبر ريعاً خارجياً أيضاً.

ب - التبعية الريعية و أثارها السلبية :

اعتماد الاقتصاد على الريع لاسيما الريع النفطي يجعلنا نميز بين جملة من الأثار السلبية على الاقتصاد نذكرها كما يلي [9]:

- الأثر الضريبي:

بما أن القسم الأعظم من مداخيل الدولة تأتي عن طريق الصادرات النفطية أو المواد الخام، فإن جمع الضرائب لا يصبح في صدر أجندة الدولة. ولهذا فإن حصة موارد الدولة من الضرائب من مجموع موارد الدولة الريعية محدودة جداً، لأن جمع الموارد من الضرائب مقارنة مع التحصيل الرخيص للصادرات من بيع النفط هو أكثر كلفة ولهذا

لا تقوم الدولة بجمع مثل هذه الموارد. ونتيجة لذلك يصبح ضغط الضرائب على المواطنين قليل جداً أو معدوم كلياً. واستناداً إلى ذلك تصبح مساءلة الشعب للدولة محدودة أو معدومة أيضاً. ولكن الموارد السهلة الناتجة عن صادرات النفط لا تعني أنها خالية من المشاكل. إن الموارد الناتجة عن توظيف الرساميل والدخول في السوق العالمي من شأنها أن تؤدي إلى التوظيف على القوى الإنسانية وتنظيم القوى المتخصصة وانتاج العلم. في حين تفتقد فيه المداخيل النفطية إلى هذه التأثيرات، حيث أن القدرة الشرائية الضخمة والتراكم لدى الدولة تفتقد إلى القدرة على انفاق مثل هذه الموارد. ويضاف إلى ذلك أن المجتمع محدود من حيث القوى المتخصصة وتنظيم قوى العمل، ويتعرض إلى هزات مفاجئة عندما يتم ضخ كميات كبيرة من النقد. وتدل البحوث حول الأثر الضريبي على أن تراجع الضرائب يؤدي إلى التقليل من ضغط المواطنين في الرقابة على السلطات التنفيذية .

- **أثر الانفاق :**

يوفر الحصول على المداخيل النفطية للدولة الإمكانية على قدر من التجديد من أجل جلب رضا الرأي العام ولو كان ذلك شكلياً. إذ أن توجيه خزينة الدولة نحو الانفاق الجاري أو حتى الانفاق على التوظيفات قصيرة الأمد، لا توفر الامكانية للانفاق على البنى التحتية. لأن الدولة في العادة تميل إلى توظيف الرساميل في مجالات تعود بالربح السريع، وتهتم بالأثر الاستعراضي لذلك على المواطنين وكسب رضاهم. فهي لا تولي الاهتمام بالبنى التحتية وتأمين قوى

العمل الماهرة والقطاع الخاص الناضج والمؤسسات المنظمة للمتخصصين، بقدر ما تولي الاهتمام بالدرجة الأولى للانفاق على مشاريع قصيرة الأمد ومشاريع استعراضية جراء حصولهم على المداخيل النفطية سهلة المنال. ويضاف إلى ذلك فإن الدولة تستطيع عن طريق زيادة الانفاق الجاري من أجل أيجاد فرص عمل كاذبة والتستر على البطالة الواسعة. كما تعمد الدولة على توسع الجهاز الإداري من أجل أن يحصل الموالين للحكم على عمل لهم والحصول على مورد ثابت لهم من أجل تأمين جزء من مقومات حياتهم. ولكن ذلك يؤدي في نفس الوقت إلى ضعف أداء جهاز الدولة. وإن ضعف أداء الجهاز الإداري مع عدم استجابة الدولة لمتطلبات المرحلة وفقدان حرية الصحافة والشفافية يمهد في غالب الأحيان إلى انتشار الفساد الإداري. وتهدف الحكومة من دعم السلع الاستهلاكية إلى تفادي استياء الرأي العام. ولكن تدخل الدولة في سوق السلع أو الخدمات بدعوى القضاء على سوء استفادة القطاع الخاص قد يؤدي بشكل مؤقت إلى آثار إيجابية، ولكنه في الأمد البعيد يمهد الأرضية للفساد الإداري عن طريق تشجيع موظفي الدولة بالحصول على حصة أكبر من الريع الاحتكاري.

- **أثر السياسي :**

يستطيع الحكم وبالاستفادة من مداخيل النفط، من خلال الاستفادة من التجديد الشكلي وتقديم الامتيازات والتسهيلات المالية والامتيازات، أن يقف حائلاً أمام التنظيمات المستقلة عن الحكم، أو التنظيمات المخالفة. وفي نفس الوقت تنظم أنصارها في اطار جهاز

الدولة أو تشكيل مجاميع شبه مستقلة تأتمر بأمرها. وتشير البحوث المختلفة أن تشكيل المجاميع في الدول الريعية يعتبر مانعاً أمام تكون المجتمع المدني المستقل عن الحكم وكذلك الرأسمال الاجتماعي وعلى أساس سياسة "الشكليات" في الدولة الريعية، فإن كل فروع المجتمع المدني مثل الأحزاب والمؤسسات المدنية وغير الحكومية هي منظمات شكلية ليس لها القدرة على المساءلة والشفافية في العلاقات الاجتماعية، والقيام بالرقابة على مؤسسات الحكم. إن توزيع الريع بين المواطنين يهدف إلى تشكيل "مجاميع منغمرة في الاجراءات الثورية للحكومة" من أجل الحصول على دعمها وعدم انجرارها إلى مواقع معارضة .

- **أثر على تنويع الاقتصاد الوطني و القدرة التنافسية الخارجية للقطاعات الأخرى** [10]:

وتأخذ هذه التأثيرات مسارات متنوعة تبدأ من ضعف الاهتمام بالقطاعات الأخرى وإلى غاية ظهور آليات اقتصادية
مستقلة تشكل قنوات ناقلة لمجمل التأثيرات السلبية على القطاعات غير الريعية.

.يمكن تحديد ثلاثة مستويات للتأثير السلبي على القطاعات الأخرى

- <u>المستوى الأول:</u> يمارس القطاع الريعي نوعا من أثر الاستبعاد على القطاعات الأخرى نظرا لاستئثاره بالجزء الأكبر من
الاهتمام .

- المستوى الثاني: تستفيد القطاعات الأخرى من ثمرات القطاع الريعي أساسا عبر الميزانية، وهو ما يعيق اعتماد هذه القطاعات على قوى ذاتية محركة تعطيها القوة اللازمة لفرض نفسها في سوق متزايدة المنافسة.

- المستوى الثالث: تتأثر القطاعات غير الريعية عبر آلية تغير الأسعار النسبية مقارنة مع القطاعات الأجنبية بشكل يؤدي إلى تقلص نشاطها، لاسيما عبر تقلص الصادرات منها .وتبين هذه الملاحظة الأخيرة ، أن ازدهار القطاع الريعي وهيمنته على أداء الاقتصاد سوف يؤدي إلى إضعاف تنافسية القطاعات الداخلية مقابل القطاعات الأجنبية، الأمر الذي ينعكس سلبا على صادراتها .وعندما تكون هيمنة القطاع الريعي هيكلية ومستمرة فإن هذا يدفع مع الوقت نحو سلوك القطاعات الأخرى سلوكا سلبيا يصبح هو الأخر هيكليا مع الزمن، وتصبح هذه القطاعات في انتظار ما يعطى لها والذي يتم أساسا عبر الميزانية.

3- ملامح الاقتصاد الريعي في الدول العربية :

الدول العربية من الدول المحضوضة التي تتمتع بالريع النفطي ، لكن في نفس الوقت تعاني من التبعية الريعية .

يرى حازم بلباوي أن الدول العربية تنطبق عليها الخصائص الرئيسية للاقتصاديات أو الدول الريعية و المتمثلة في[11] :

-الدخل الريعي هو الدخل السائد في الاقتصاد.

-يتأتى الريع من الخارج بحيث لا يحتاج الاقتصاد المحلي الى قطاع انتاجي قوي.

-تشكل الايدي العاملة المشغلة في تحقيق الريع نسبة قليلة من مجموع القوى العاملة.

-تكون الدولة(الحكومة)هي المتلقي الرئيسي للريع الخارجي .

و من جانب أخر تؤكد الدراسة التي أجراها مدرس هيام خزعل ناشور من مركز دراسات الخليج العربي أن الدول العربية الخليجية تعاني من الأثار السلبية للريع و قد توصل في دراسته لما يلي [12]:

- خلال مدة البحث "2000- 2008 " كانت العوائد النفطية هي المصدر الرئيس لتحويل الإنفاق العام في دول مجلس التعاون الخليجي ,أما الإيرادات الأخرى ممثلة بالايرادات الضريبية الايرادات غير الضريبية والدخل من الاستثمارات فيتبين ضعف مشاركتها في تمويل إيرادات الدولة.

- خلال مدة البحث كانت هنالك جملة من العوامل التي تؤثر في تطور العوائد النفطية وهذه العوامل (أسعار النفط الخام الاسمية ,أسعار النفط الخام الحقيقية ,القرار السياسي, الاحتياطيات النفطية ,الطاقة الإنتاجية للنفط).

- خلال مدة البحث كان هنالك تذبذب واضح في حجم العوائد النفطية وقد تمثل هذا التذبذب .بين آخر ارتفاع لها في عام 2008 , وأدنى ما وصلت إليه في عام 2002.

- هنالك علاقة طردية واضحة بين العوائد النفطية والنفقات العامة في دول مجلس التعاون الخليجي

- انخفاض حجم العوائد النفطية في عامي (2001- 2002) بسبب انخفاض أسعار النفط الخام.

- تفاوت حجم النفقات العامة من دولة إلى أخرى داخل دول مجلس التعاون الخليجي خلال المدة (2000- 2008).

- انخفاض حجم النفقات العامة في عام(2002) بسبب انخفاض أسعار النفط الخام.

- النفقات الحكومية في د ول مجلس التعاون الخليجي خلال المدة (2000- 2008) تنمو بشكل موازٍ لنمو الايرادات النفطية .

و في دراسة قامت بها منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول تبين مدى اعتماد الدول العربية على الريع النفطي فقد أظهرت الدراسة ما يلي[13]:

- وصلت العائدات النفطية إلى ذروتها في عام 2008حيث بلغت 610.4مليار دولار أمريكي ثم تقلصت إلى 363.7 مليار دولار أمريكي في عام 2009 ، وذلك بفعل الأزمة المالية العالمية التي أدت إلى تقلص حجم الطلب العالمي على النفط ومن ثم على الطلب على نفط الدول الأعضاء، لكن هذه العائدات قد عادت للارتفاع لتبلغ 460 مليار دولار أمريكي في عام 2010 وتعتمد الدول الأعضاء اعتمادا كبيرا على العائدات النفطية التي تراوحت حصتها ما بين خمس وربع الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة2000 - 2004 الا أن مساهمة العائدات النفطية ما لبثت

أن تصاعدت بصورة ملموسة خلال الفترة 2005-2010حيث قفزت حصتها لتصل إلى أكثر من نصف الناتج المحلي الاجمالي 53.7 % في عام 2008 ، ثم تراجعت في عام 2009 لتصل إلى31.6 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وذلك بفعل الأزمة المالية العالمية التي أدت إلى تقلص حجم الطلب العالمي على النفط ومن ثم على الطلب على نفط الدول الأعضاء، إلا أن حصة العائدات النفطية عاودت صعودها في عام 2010 لتبلغ 38.3 ٪ .

- تشكل الصادرات النفطية أكثر من نصف الصادرات من السلع والخدمات في الدول الأعضاء حيث بلغت حصتها 52.2 ٪ من إجمالي الصادرات من السلع .والخدمات في عام2010 .

- وفرت العائدات النفطية حوالي أربعة أخماس الإيرادات العامة في الميزانيات الدول الأعضاء خلال الفترة 2004 - 2008، لكن في عام 2009 حصل تراجع ملموس في مساهمة العائدات النفطية التي هبطت حصتها لتصل إلى68.1% من الإيرادات العامة .ويعزا ذلك بصورة أساسية إلى تدهور أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية من 94.4 دولار للبرميل في عام 2008 إلى 61دولار للبرميل في عام2009 .

- تجاوزت حصة الصادرات النفطية أكثر من نصف قيمة الصادرات السلعية الإجمالية في الدول الأعضاء خلال الفترة 2005- 2010 ، وبلغت هذه الحصة 55.7% في عام 2010 وقد وصلت قيمة الصادرات السلعية إلى ذروتها في الدول الأعضاء

في عام 2008 حيث بلغت 976.6 مليار دولار أمريكي ثم ما لبثت أن تراجعت إلى 673.1 مليار دولار أمريكي في عام 2009 ، وعاودت الصعود مرة أخرى لتصل إلى 825.1 مليار دولار أمريكي في عام . 2010 ويعود هذا بصورة أساسية إلى التقلبات في قيمة الصادرات النفطية.

- تجاوزت قيمة الصادرات النفطية قيمة المستوردات السلعية للدول الأعضاء للسنوات2005 - 2008 وهي ما تزال تلعب دورا حاسما في تغطية ما يعادل 80.8% .من مستورداتها السلعية في عام 2009 و 95.2% في عام2010

وتراجعت قيمة المستوردات السلعية للدول الأعضاء من 518.1 مليار دولارأمريكي في عام 2008 إلى 450 مليار دولار أمريكي في عام 2009 لتعاود الصعود إلى 482.8 مليار دولار أمريكي في عام 2010. ويتضح من ذلك مدى الترابط بين الصادرات النفطية للدول الأعضاء وبين مستورداتها السلعية.

5- استراتجيات ادارة الريع (عائدات النفط و الموارد الطبيعية) :

يعد الريع في الأصل نعمة لكن سوء استخدامه هو ما يجعل الاقتصاديات تعاني من التبعية الريعية و فيما يلي سنتطرق لبعض الاستراتجيات التي من الممكن أن تساهم في ادارة الريع و و زيادة فواءده و نذكر منها الصناديق السيادية ، تشارك العائدات

و بـــرامج تحويـــل العمـــلات النقديـــة اســـترتجيات الانفـــاق و دور البرلمانيين .

أ- الصناديق السيادية :

تعتبر الصناديق السيادية ظاهرة ليست بالجديدة على الساحة المالية العالمية، حتى وإن عرفت نموا سريعا في بداية القرن العشرين وبدايات الألفية الثالثة .حيث تعود هذه الصناديق إلى ، خمسينيات القرن العشرين عند ما أنشأت دولة الكويت هيئة الاستثمار الكويتية سن1953 ليتوالى إثر ذلك في السبعينيات وما بعدها ظهور صناديق أخرى في سنغافورة والإمارات العربية المتحدة حتى وصلت في منتصف سنة 2008 إلى 53 صندوقا.

ويعرف صندوق النقد الدولي الصناديق السيادية على أنها " صناديق أو ترتيبات للاستثمارذات غرض خاص تملكها الحكومة العامة. وتنشئ الحكومة العامة صناديق الثروة السيادية لأغراض اقتصادية كلية، وهي صناديق تحتفظ بالأصول أو تتولى توظيفها أو إدارتها لتحقيق أهداف مالية، مستخدمة في ذلك استراتيجيات استثمارية تتضمن الاستثمار في الأصول المالية الأجنبية. وتنشأ صناديق الثروة السيادية في العادة معتمدة على فوائض ميزان المدفوعات،

أوعمليات النقد الأجنبي الرسمية، أو عائد الخصخصة، أو فوائض المالية العامة، أو الإيرادات

المتحققة من الصادرات السلعية، أو كل هذه الموارد مجتمعة و تتنوع على حسب ذلك و مايهمنا في دراستنا هذه هي صناديق الثروة السيادية عن طريق عوائد المواد الأولية.

و هذا النوع من الصناديق تكونها الدول المصدرة للمواد الأولية وأساسا النفطية .ذلك أنه تطرح أمام هذه الدول إشكالية وتيرة استغلال هذه المواد التي يتسم معظمها بقابلية النضوب، وما إذا كان من الواجب إبقاء جزء منها في مكامنها كحق للأجيال اللاحقة .ولقد وجدت هذه الدول في فكرة الصناديق حلا للمحافظة على نصيب الأجيال في هذه الثروات بحيث يتم إحلال الموارد الطبيعية بشكل آخر من الأصول[14].

ب- تشارك العائدات وبرامج تحويل العملات النقديّة :

تقوم معظم الدول الغنية بالموارد بتشارك عائدات النفط والغاز والمعادن بين الحكومة الوطنية والحكومات المحلية وغيرها من المجموعات إما عن طريق إعادة توزيع الأموال من المستوى الوطني إلى دون الوطني أو من خلال اقتسام الرسوم الضريبية بين السلطات .ولكن الأنظمة تختلف في ما بينها من حيث الإنصاف في توزيع العائدات أو دور هذه الأخيرة في زيادة حالات اللامساواة والنزاعات بين المناطق والهدر أو خفضها.

يتعين على أنظمة تشارك العائدات أن تتخذ لها أهدافاً واضحة (مثلاً التعويض على مناطق الإنتاج نتيجة الكلفة المترتبة عن الإنتاج وردم الهوة بين المناطق)ويجب أن تُصمم بحيث تُحقق

الأهداف المرجوة .على سبيل المثال، إذا كانت ترمي إلى تعزيز المساواة بين المناطق وجب إتباع معادلة منطقية من أجل تحديد نسبة العائدات التي تصل إلى كلِّ منطقة .وتتضمن المعادلة كلاًّ من مؤشرات الفقر والتعليم والسكان وهذا ما ينسحب على دولتي إندونيسيا والمكسيك.

ويجب على كل نظامٍ أن يكون شفافاً وقابلاً للمساءلة والتوقع و يتعين عليه أن يُسهم في حسن إدارة العائدات .ففي بوليفيا وغانا، تدعي الحكومات الفرعية بأنها لا تنال حصةً عادلةً نظراً لانعدام الشفافية .وفي إندونيسيا حيث تتلقى حكومات الأقاليم نسبة80 ٪ من الإتاوات ونسبة 15.5% إلى 30.5% من عائدات الغاز والنفط، عادةً ما تنفق مقاطعات الإنتاج مبالغ كبيرة حين تكون أسعار الموارد مرتفعةً وتعمد إلى قطع الميزانية في السنوات العجاف . ويُشكِّل توزيع العائدات مباشرةً على المواطنين شكلاً آخر من أشكال التوزيع، حيث تستطيع برامج التحويل النقدي المباشر على غرار ما هو متبع في ألاسكا وبوليفيا ومنغوليا أن تُسهم في عملية الرقابة العامة على الشركات الاستخراجية وأن تحرص بسرعةٍ وفعاليةٍ على مساعدة المواطنين وخفض معدلات الفساد وحالات شراء الأصوات .ولكن باستطاعة هذا النهج أن يؤدي كذلك إلى إعاقة التمويل الضروري للمشاريع الاستثمارية الكبرى مثل الطرق وشبكات الكهرباء وأنظمة الصحة والتعليم.

يتعين على البرلمانيين الحرص على أن تمتثل أنظمة تشارك العائدات للمعايير التالية:

- أن تتوخى أهداف واضحةّ.
- أن تتبع تصميماً يُحقق الأهداف.
- أن توازن بين الأولويات الوطنية والاستقلالية المحليةّ.
- أن تُعزز التوزيع المنصف.
- أن تُخصص الأموال بصورة تقبل الاستشراف ومستقرةّ.
- أن تتسم بالبساطة والشفافية.

هذا وباستطاعة البرلمانيين أن يتداولوا علناً في ما إذا كانت التحويلات النقدية تُشكّل إستراتيجيةً مناسبةً لإدارة عائدات الموارد في دولهم ولمعرفة ما إذا كانت التحويلات المباشرة إلى الفقراء سوف تُسهم في خفض معدلات الفقر وتحسين الظروف المعيشية بسرعة وفعالية.

ج - إستراتيجيّات الإنفاق :

تواجه الدول الغنية بالموارد العديد من التحديات على مستوى الإنفاق .فعلى خلاف معظم الدول ذات الدخل المتدني، غالباً ما تتوفَّر للحكومات أموال طائلة .فتكون النتيجة فرطاً في الإنفاق على مشاريع بنيةٍ تحتيةٍ كبيرةٍ ومكلفةٍ أو على نصب نادراً ما تدر منفعةً على المواطنين أو الاقتصاد .وبالإضافة إلى ذلك، غالباً ما تفضي تدفقات الأموال الخارجية إلى عملةٍ قويةٍ تنال من تنافسية المصدِّرين المحليين .ولعل السبيل الأفضل إلى التغلب على هذه

التحديات على المدى البعيد يقضي في الاستثمار المجدي وفي الحرص على تنوع الاقتصاد.

- **ج 1- الاستثمار المجدي :**

حيث تميل الحكومات إلى إنفاق مبالغ طائلة على مشاريع بنيةٍ تحتيةٍ كبيرة الحجم ومكلفة، من الضروري أن يتم تصميم هذه المشاريع على النحو الواجب وأن تُطبَّق لقاء كلفةٍ معقولةٍ على المكلفين .ولا بد من اتخاذ خطوات عدة لضمان هذه المسألة من بينها :

- **التخطيط وترتيب الأولويّات تحقيقاً للتنمية :**يتعين على الحكومات أن تضع خطةً وطنيةً متماسكةً تُسطِّر مقاربة الحكومة حيال التنمية ناهيك عن المشاريع الضرورية لتحقيق هذه الأهداف .ويجب أن تحظى الخطة بموافقة شاملة وأن ترتبط بشكلٍ رسميٍّ بالميزانية السنوية.
- **تقييم التكاليف والمنافع :**يجب أن يستند قرار القيام بأي مشروع إلى تحليل التكاليف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية ناهيك عن المنافع على المديين القصير والبعيد.
- **.مراجعة فنيّة مستقلّة :**يجب أن تخضع المشاريع لمراجعة وكالة فنيةٍ مستقلةٍ ومتخصصة وذلك قبل التوقيع على العقود.
- **.مشتريات تنافسيّة :**يجب أن تكون المناقصات علنيةً وتنافسيةً . ويجب ترتيبها بالاستناد إلى مجموعة معايير منها الكلفة والنوعية والمهل وتاريخ المتعهِّد.

- **رصد عمليّات التنفيذ :**يتعين على أخصائيي البنية التحتية الحرص على شتى نواحي عملية الإعمار وذلك للحرص على حسن إنفاذ العقد .ويجب اتخاذ تدابير صارمة بحق المتعهدين الذين يُخلّون ببنود العقد.
- **العمليّات والصيانة :**يجب توفير التمويل والتدريب من أجل الحرص على حسن إدارة البنية التحتية وصيانتها.

ج2- الاستثمار في سبيل اقتصاد متنوع :

يتخذ التنوع أشكالاً عدة .باستطاعة الحكومات الاستثمار في قطاعات غير متصلة بالموارد مثل الزراعة أو السياحة وذلك لكي تُصبح قادرة على المنافسة عالمياً .وباستطاعة الحكومات أيضاً الاستثمار في رفاه المواطنين عن طريق تحسين البنية التحتية وأنظمة الصحة والتعليم وتعزيز الإنتاجية الاقتصادية والتنافسية العالمية .وقد لا تدر أنواع الاستثمار هذه منفعةً فوريةً على المواطنين ولكنها تُرسي الظروف المؤاتية لنموٍّ مستقبلي .وأخيراً باستطاعة الدول أن تتشعَّب ضمن قطاع الموارد من خلال إنشاء صناعة التكرير(مثلاً المصافي والمواد البلاستيكية)أو تنمية المهارات من أجل التسويق إلى دولٍ أخرى .وأياً كانت الإستراتيجية التي يقع عليها الاختيار، يجب أن ترتبط قرارات الميزانية السنوية بالخطة التنموية الوطنية على المديين المتوسِّط والبعيد.

د - دور البرلمانيين :

باستطاعة البرلمانات أن تُحاول إقناع الحكومة باستخدام عائدات الموارد على النحو الفاعل وبما فيه خير المصلحة العامة أو أن تحمل الحكومات على الامتثال عن طريق سن القواعد .و ما يكنها بصورة محددة القيام بما يلي:

•التشجيع على التفكير النقدي في وجه سياسات الحكومة وذلك من خلال الموجزات الإعلامية وجلسات الإعلام بناء التوافق الوطني حول الحاجة إلى إصلاح سياسات العائدات والنفقات.

•تسليط الضوء على نظام إدارة العائدات ومشروع البنية التحتية الكبير أو إستراتيجية التشعب الاقتصادي وذلك من خلال وضع تقرير يُقيِّم مواطن القوة والضعف في كلٍّ من النظم.

•وضع خطةٍ أو سياسةٍ بديلةٍ وتشاركها مع الحكومة.

•ممارسة الصلاحيات من أجل رصد كلفة مشاريع البنية التحتية الكبيرة الحجم ونوعيتها وسرعة تسليمها .حين تكون المشاريع سيئة التنظيم أو الإدارة، يجب معاقبة المتعهدين أو استبدالهم.

•معاقبة المسؤولين الذين يتصرَّفون بشكلٍ غير أخلاقي أو يُهملون المصلحة العامة.

•سن التشريعات التي تستحدث صندوقاً للموارد الطبيعية أو نظاماً لتشارك العائدات أو نظام تحويل للنقد أو تعديل صندوقاً قائماً بهذا الصدد. [15]

الخاتمة

وفي ختام دراستنا فان الريع النفطي في الأصل نعمة تتميز بها الدول العربية و ليس نقمة و من المفروض أن يؤدي الى تقدم و ازدهار هذه الدول ، و لكن الاعتماد المفرط عليه جعله يلعب دورا سلبيا .

لذلك فمن الضروري للدول العربية القيام بتغيير أسلوبها في ادارة الريع النفطي و اتباع استراتجيات تسمح لها بالخروج من اقتصاديات تعاني من تبعية ريعية الى اقتصاديات متنوعة في هياكلها ، غير معتمدة بدرجة أول في نفقاتها و ايرادتها على الريع النفطي ، و غير حساسة بدرجة كبيرة لتقلبات السوق النفطية ، محافظة على نصيب الأجيال القادمة من هذه الثروة الناضبة .

قائمة المراجع :

[1] جورج قرم ، اخراج الدول العربية من الاقتصاد الريعي ، مجلة القبس ، عدد 04 ، 2010 ، ص ص48 49

[2] زياد الحافظ ، أوضاع الأقطار النفطية و غير نفطية ، ندوة دولة الرفاهية الاجتماعية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، مصر ، 30/28 نوفمبر 2005 ، ص ص 21، 22

[3] نبيل جعفر عبد الرضا ، مفهوم الدولة الريعية

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=294425،

[4] رحمان أمال ، النفط و التنمية المستدامة ، أبحاث اقتصادية و ادارية ، العدد الرابع ديسمبر 2008 ، ص 178

[5] سلام جبار شهاب ، الدولة الريعية و صياغة النظم الاقليمية "دول الخليج نموذجا "تاريخ الاطلاع : 2014/05/27 www.iasaj.net/iasaj?finc=fultext8ald=50938

[6] طاهر لطرش ، حدود القدرة التنافسية للاقتصاد قائم على الريع محاولة تحليل آثار التنظيم الريعي للاقتصاد على التنافسية الخارجية للاقتصاد الجزائري ، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية و الانسانية ، العدد 10 ، 2013 ، ص ص 4، 5

[7] غسان ابراهيم ، أبعاد الاجتماعية للاقتصاد الريعي في سوريا ، تاريخ الاطلاع : 2014/05/27 www.mfhoum.com/syr/articles10/ibrahime.pdf

[8] http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/480646bb-029c-43bb-be-d10db94abe22 محمد عبيد غباش ، خمسة مفاهيم للسلطة في الخليج ،

[9] أحمد علوي،الاقتصاد الريعي و معضلة الديمقراطية، تعريب عادل حبة تاريخ الاطلاع 2014/05/06 /www.alnoor.se/article.asp?id=132646

[10] طاهر لطرش ، حدود القدرة التنافسية للاقتصاد قائم على الريع محاولة تحليل آثار التنظيم الريعي للاقتصاد على التنافسية الخارجية للاقتصاد الجزائري ، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية و الانسانية ، العدد 10 ، 2013 ، ص ص 4، 5

[11] http://iraqieconomists.net/A-AL-janabirentier-state-edite... عدنان الجنابي ، الدولة الريعية و الدكتاتورية ،

هيام خزعل ناشور ، العلاقة بين العوائد النفطية و الانفاق الحكومي في دول مجلس التعاون الخليجي لمدة 2000- 2008 ، مجلة العلوم الاقتصادية المجلد 08 العدد 31 ،مركز دراسات الخليج العربي ، 2012 ، ص 16 [12]

تطور العائدات النفطية و تأثيرها على اقتصادات الدول الأعضاء ، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول ، أكتوبر 2011 ، ص ص 2، 4 [13]

[14] قدي عبد المجيد ، الصناديق السيادية و الأزمة المالية الراهنة ، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ، شلف ، العدد السادس ، 2009 ، ص ص 2، 3

[15] أندرو باور ، في حسن ادارة عائدات الموارد و انفاقها ، معهد رصد العائدات ، ديسمبر 2011 ، ص ص 2 ، 4 ، www.revenuerwath.org